شددت على أن إنكار وجود المشكلة هو أساس الخلل

جنان بوشهري: الرؤية الحكومية لمعالجة «نقص الأدوية» .. ضبابية وغير واضحة

أكدت النائبة الدكتورة جنان بوشهري أن "الرؤية الحكومية لمعالجة قضية نقص الأدوية ضبابية وغير واضحة، مشددة على أن إنكار وجود المشكلة هو أساس الخلل.

وقالت بوشهري في تصريح صحافي إنها حضرت اجتماع اللجنة الصحية البرلمانية لمناقشة الرسالة التي تقدمت بها في شأن نقص الأدوية بحضور وزير الصحة وفريقه، مضيفة أنها «بانتظار رفع اللجنة تقريرها لمناقشته في دور الانعقاد القادم باستفاضة أكبر».

جنان بوشهري

طلب تزويده بعدد الشكاوى المقيدة منذ إنشاء الجهاز حتى تاريخ ورود السؤال

فهد بن جامع لوزير الصحة: ما آلية عمل لجان جهاز المسؤولية الطبية؟

وجه النائب فهد فلاح بن جامع سؤالاً إلى وزير الصحة د. أحمد العوضي، قال في مقدمته، إن جهاز المسؤولية الطبية هو جهة حكومية مستقلة تأسست عام 2020 بموجب القانون رقم 70 لسنة 2020 بشأن مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها وحقوق المرضى والمنشآت الصحية، وتنفيذاً للقانون صدر المرسوم الأميري رقم 47 لسنة 2022 بتعيين رئيس الجهاز ونائبه بتاريخ 22 فبراير 2022.

ووفقاً للمادة 37 من القانون رقم 70 لسنة 2022، (يختص الجهاز دون غيره ومن خلال اللجان التي يشكلها بإبداء الرأي الفني في كافة الموضوعات التي تعرض عليه من خلال الشكاوى، والبلاغات، والمحاضر، والتقارير، والقضايا، والدعاوى المتعلقة بالأخطاء الطبية، والمخالفات المهنية المرتكبة من قبل مزاولي المهنة، أو أصحاب المنشآت الصحية، أو مديرها من حيث تحقيق الخطأ الطبي أو المخالفة المهنية من عدمه سواء في القطاع الحكومي أم الأهلي...).

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1 – ما آلية عمل لجان جهاز المسؤولية الطبية؟

2 – عدد الشكاوى المقيدة منذ إنشاء الجهاز حتى تاريخ ورود السؤال، مع بيان الإجراءات المتخذة فيها، وهل حفظت شكاوى دون إجراء تحقيق؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى بيان أسباب ذلك.

3 – ما أعداد اللجان الطبية التابعة للجهاز؟ مع تزويدي بكشف بأسماء وأعضاء اللجان التابعة للجهاز، والسيرة الذاتية للأعضاء وصورة ضوئية من محاضر الاجتماع.

4 – هل للجهاز هيكل إداري؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة ضوئية من الهيكل الإداري وأعداد الموظفين المنتدبين والمعينين.

5 – ما الآلية المتبعة لتسكين الوظائف الإشرافية في الجهاز؟ مع تزويدي بأسماء من تنصبوا منذ تأسيس الجهاز حتى تاريخ ورود السؤال.

6 – هل الجهاز حاسب المنشآت الصحية بإحدى العقوبات المذكورة بقانون الجهاز؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى ذكر العقوبات والمخالفات وأسماء المنشآت التي وقعت عليها عقوبة.

7 – كشف بأسماء لجنة التظلمات التابعة للجهاز.

8 – نمى إلى علمي بأن الشكاوى تظل أشهر من غير تحقيق ولا يتم استدعاء المرضى لفحص شكواهم، فكم من الوقت يستغرق الرد على الشكاوى والتحقيق فيها؟

9 – هناك ملاحظة على المادتين رقمي (37) و(47)، فهل يحق للجهاز من الناحية الدستورية والقانونية أن يختص وحده في إبداء الرأي، وإلزام جهات التحقيق والمحاكم اللجوء إليه من دون جهة أخرى، وجعل التقرير في حال الاعتراض عليه والبت فيه نهائياً، وحجب القاضي عن ممارسة سلطته التقديرية، وافتئاته على عمل السلطة القضائية واستقلالها ودورها، وانتهاك مبدأ فصل السلطات؟

فهد بن جامع

داود معرفي يقترح فك حجز الضمانات البنكية للمبادرين الممولين من جهات حكومية بعد سنة من تاريخ الضمان

أعلن النائب داود معرفي عن تقدمه باقتراح برغبة بفك حجز الضمانات البنكية للمبادرين الممولين من جهات حكومية والمفروضة عليهم من الهيئة العامة للقوى العاملة بعد سنة واحدة من تاريخ الضمان، ونص الاقتراح على ما يلي:

رغم وجود الكثير من تسهيلات للمبادرين من قبل الدولة إلا أن هناك عوائق أساسية للمبادرين الممولين من جهات حكومية مثال الصندوق الوطني لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبنك الصناعي، حيث إننا تسلمنا عددا ليس بقليل من الملاحظات فيما يخص هذه العوائق والتي تتمثل في الآتي:

– أموال مجمدة في البنك تصعّب على المبادرين الاستثمار بالشكل الأمثل لإنجاح مشاريعهم التجارية.

– إفراغ الخدمات التمويلية المقدمة من الجهات الممولة من محتواها لأسباب الضمانات البنكية الضخمة والتي تطلبها الهيئة العامة للقوى العاملة خصوصا للمبادرين التي تتطلب أعمالهم جلب عدد كبير من العمالة لتنفيذ عمليات الخدمات لديها.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 – فك حجز الضمانات البنكية للمبادرين الممولين من جهات حكومية والمفروضة عليهم من الهيئة العامة للقوى العاملة بعد سنة واحدة من تاريخ الضمان.

2 – في حال تبيّن وجود خلل أو مخالفة من صاحب العمل أو المبادر فيما يخص العمالة كعمل العامل في شركة أخرى، أو وجود عمالة سائبة .. إلخ فسيتعيّن على الهيئة العاملة للقوى العاملة مخاطبة الجهة الحكومية الممولة لإصدار مخالفة وتطبيق عقوبات جزائية على المبادر بحكم البنود الجزائية المفروضة عليه كدائن للجهات الحكومية الممولة له وتطبيق عقوبات جزائية على المبادر تتفق عليها الهيئة والجهة الحكومية الممولة بإصدار آلية ونظام واضح لهذه العقوبات.

داود معرفي

السعدون يعزي نظيريه في الهند بضحايا الفيضانات جراء الأمطار الغزيرة

أحمد السعدون

بعث رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز السعدون أمس ببرقيتي تعزية إلى رئيس مجلس الولايات في جمهورية الهند جاغديب دانكار وإلى رئيس مجلس الشعب أوم بيرلا، أعرب فيهما عن خالص تعازيه وصادق مواساته بضحايا الفيضانات جراء الأمطار الغزيرة التي اجتاحت مناطق متفرقة بجمهورية الهند وما أسفرت عنه من سقوط العديد من الضحايا والإصابات

بعد فض تشابك الاختصاصات بين الوزارات والجهات الحكومية بعضها البعض

سعد الخنفور يقترح إنشاء لجنة عليا لتحرير أراضي الدولة الفضاء وتخصيصها للرعاية السكنية

سعد الخنفور

تقدم النائب سعد الخنفور باقتراح لإنشاء هيئة عليا لتحرير أراضي الدولة الفضاء وتسليمها للرعاية السكنية بعد التنسيق مع الجهات والوزارات المختلفة، بعد فض تشابك الاختصاصات بين الوزارات والجهات الحكومية بعضها البعض.

وأضاف الخنفور أن عدم وجود هيئة أو لجنة تعني بتحرير الأراضي وما حدث في نماذج عدة كجنوب القيروان وجنوب سعد العبدالله ومنتزه أبو حليفة وغيرها من المناطق عندما تضاربت الاختصاصات بين الوزرات يستدعي انشاء لجنة عليا لتذليل العوائق بعد تحرير الأرضي الفضاء المملوكة للدولة.

ونص المقترح على أن يترأس الهيئة نائب رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء "الإسكان – الأشغال – البلدية، وشؤون مجلس الوزراء" ولرئيس اللجنة الحق في إضافة بعض الأعضاء المعنيين بعمل اللجنة أوممثلين آخرين عن هيئة البيئة ومؤسسة البترول الوطنية والإدارة العامة للمرور وغيرهم من الجهات التي يراها مناسبة.

ووفقا للمقترح فقد وضع للهيئة مستهدف سنوي لتحرير الأراضي الفضاء بحد أدني لا يقل عن 5% سنويًا من أجمالي مساحة كل الأراضي الفضاء كمستهدف لتحرير أراضي الدولة وتخصيصها للرعاية السكنية وتتولى بعد هذا التحرير تهيئة الأراضي وإزالة العوائق منها وتخصيصها للرعاية السكنية.

وأناطت الهيئة وفقا لنص المقترح بمهمة فض التشابك بين وزارات وأجهزة الدولة المختلفة والتنسيق فيما بينها قبل التخصيص وتذليل العقبات والتأكد من خلو الأراضي من أية عوائق فنية أو بيئية أو غيرها.

كما أجاز المقترح للهيئة اقتراح القوانين والقرارات الوزارية للوزراء المعنيين وتقديمها كمشاريع حكومية لسد الثغرات والمساهمة في التغلب على العوائق التشريعية واللائحية التي تواجه عمل الوزارات لحل القضية الإسكانية وكذلك التنسيق للتخطيط لكل ما يتعلق بالبنى التحتية للأراضي المحررة وتغطية مطالبها من – محطات توليد كهرباء – تحلية مياه، وغيرها من البنى التحتية المطلوبة.

استفسر عن التكلفة السنوية لهذه الأعمال

هاني شمس يسأل عن ملاعب كرة القدم بالأندية التي تشرف عليها «هيئة الرياضة» وتحتاج إلى صيانة

وجه النائب هاني شمس سؤالاً إلى وزير الدولة لشئون الشباب محمد العيبان، قال في مقدمته إنه سوف تقام مباريات لكرة القدم على ملاعب الأندية بعد أقل من عشرة أيام فيما لازالت الملاعب غير صالحة لإقامة مباريات على أرضها بسبب تلف العشب وانحدار في عدة أماكن منها.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1. كشف بملاعب كرة القدم بالأندية التي تشرف عليها الهيئة العامة للرياضة، والتي تحتاج لأعمال صيانة.

2. هل يوجد طلبات من الأندية لأعمال صيانة أرضيات ملاعب كرة القدم التي سوف تقام عليها المباريات قريباً، ولم تقم الهيئة العامة للرياضة بتنفيذها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب – يرجى تزويدي بنسخ ضوئية من المراسلات وما تم بشأنها، مع بيان أسباب امتناع الهيئة عن تنفيذها.

3. هل سبق وقدم مراقبي اتحاد كرة القدم الكويتي تقارير للهيئة العامة للرياضة بشأن طلب إنجاز أعمال الصيانة اللازمة لأرضيات ملاعب كرة القدم في الأندية التي تحتاج صيانة فيها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب – يرجى تزويدي بنسخة ضوئية من تلك التقارير.

4. متى جرت آخر أعمال صيانة لأرضيات ملاعب كرة القدم للأندية ؟ وموافاتي بنسخة ضوئية عن آخر عقود صيانة نفذتها الهيئة العامة للرياضة مع المقاولين.

5. من هو القطاع المسئول عن متابعة صيانة الأندية التي تشرف عليها الهيئة العامة للرياضة؟ ومن يتحمل تبعات المخالفات والأضرار التي قد تصيب اللاعبين وسلامتهم نتيجة عدم القيام بمتابعة أعمال الصيانة؟ وهل يعد ذلك إهمال وتقصير من قبل ذلك القطاع؟

6. كم تبلغ تكلفة أعمال صيانة الملاعب بالأندية التي تشرف عليها الهيئة العامة للرياضة سنوياً؟